

ما نستخلصه من خلال هذا الفصل انه كل الاليات التي كانت سبيل لتطبيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب بداية بالولاية القضائية العالمية والمحاكم الجنائية العسكرية نورمبرغ وطوكيو، ومرورا على المحاكم الجنائية المؤقتة الخاصة بيوغسلافيا ورواندا والمحاكم المدولة والمختلطة سيراليون ولبنان، كانت فاعلة في معاقبة ومحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية، لكن ما يعيبها هو ارتباطها بإقليم معين ومدة معينة واختصاص موضوعي محصور، لكن وباستحداث المحكمة الجنائية الدولية الدائمة أصبحت هذه المحكمة مظلمة بمحاسبة منتهكي حقوق الانسان دون أي قيود، وذلك رغم كون إسرائيل ليست طرف في نظام روما المنشئ للمحكمة وهذا ما ادعته إسرائيل في دفعها امام المحكمة. كما ان اثناء تطبيق هذا المبدأ من خلال الاليات سابقة الذكر قد واجهت مجموعة من التحديات ولعل ابرزها التحديات التي تواجه الولاية القضائية العالمية كالاقتبارات السياسية وازدواجية في المعايير بحيث لا وجود لتفعيل هذه الالية امام الدول العظمى التي تمارس ضغوطات على الدول، كما ان الثغرات التي اعترت نظام روما وساهمت في تقويض عمل المحكمة وتطبيق هذا المبدأ، ومنها الاختصاصات التي كفلت للمحكمة كانت معيبة في جوانب شتى وكذلك المادة 124 والتي يظن انها مفتعلة ليحول مرتكبي الجرائم الدولية الذين ينتمون لدول عظمى دون عقاب، كما انه لمجلس الامن دور فاعل في تقويض عمل المحكمة من خلال استخدامه لصلاحيته الإحالة التي أتت بها المادة 13 وسلطة الارضاء التي أتت بها المادة 16 من نظام روما، والدول العظمى ولعل ابرزها الولايات المتحدة الامريكية التي كانت السبابة لتحديد من عمل المحكمة من خلال استصدارها لقرارين هامين من خلال مجلس الامن لارضاء التحقيق في عمليات الأمم المتحدة التي كانت بقيادتها، كما انها سنت قوانين تحمي من خلالها مواطنيها وافراد قواتها من المسائلة خارج الولايات المتحدة الامريكية.